ب ـ إقامة جهاز دائم على المستويين الوزاري والبرلماني لتقوية التشاور السياسي من خلال الحوار العربي الأوروبي .

ويتطلع المؤتمر إلى مبادرات أوروبية أخرى باتجاه احلال السلام العادل ، ويعلن تأييده الكامل لمثل هذه المبادرات .

٢ ـ **المقررات الاقتصادية ـ برنامج العمل :** يدعو المؤتمر البرلماني العربي الأوروبي الى اقامة عمل دائم لصالح التعاون الاقتصادي العربي الاوروبي .

ويجب أن يكون الهدف النهائي لهذا التعاون هو الوحدة الاقتصادية الحقيقية لتأمين حياة انسانية أفضل للشعوب العربية والأوربية عن طريق تدعيم السلام والازدهار والعدالة ، وفقاً لما جاء في مؤتمر دمشق .

لذلك يحدد مؤتمر التعاون البرلماني العربي الأوروبي ما يلي .

١ ـ يجب أن ينبع التعاون الاقتصادي العربي الأوروبي من رغبة سياسية ، وأن يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات السياسية لهذا التعاون . والظروف الضرورية للتطور الاقتصادي تكمن في إيجاد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط . هذا يعني انهاء حالة الحرب واعادة الأراضي المحتلة من قبل اسرائيل واستعادة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما يعني ضمان أمن وازدهار أوروبا .

٢ ـ يجب أن توضع توصيات اللجنة العامة لمؤتمر تونس موضع التنفيذ ، كما يجب زيادة دعم الدول العربية والأوروبية للحوار العربي الأوروبي .

٣ ـ يستلزم الاعتماد والتكامل الاقتصادي المتبادل بين الدول العربية وأوروبا وضع سياسة متوسطة وأخرى طويلة المدى ، بصورة فورية ، لتحقيق التعاون الاقتصادي وذلك بحشد الطاقة البشرية العربية والمواد الأساسية ، والتكنولوجيا والادارة الأوروبية .

٤ ـ كما أنه لا بد للتعاون الاقتصادي العربي الأوروبي من تخطي مستوى التبادل التجاري ، ولهذا فانه ليس من الممكن حصر (أو تحديد) التعاون بالبترول أو أي مواد أساسية أخرى . بل على العكس يجب أن يهدف الى اتاحة الفرصة الكافية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول العربية من خلال المشاريع الصناعية والاسكانية والخدمات الاجتماعية (الخبرات التعليمية ، الصحية ، الفنية ، والادارية) .

كما يجب اتاحة الفرصة لوصول (أو استخدام) التقنية الحديثة في مجالات التعاون الاقتصادي واعتماد الدول النامية عليها في مستلزماتها الاقتصادية والاجتماعية والمحيطية المعينة ، على مختلف مستويات تطورها . (قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ٣٢٠٢ الصادر بتاريخ ١ أيار (مايو) ١٩٧٤ . لذلك كانت الاتفاقات الدولية التي تلي الاتفاقات الثنائية تحظى بأهمية كبرى .

٥ ـ يجب دراسة دور وضع الشركات المتعددة الأطراف ، وعلى الأخص بالنسبة للأخطار التي قد تنشأ عن بعض فعالياتها والتي تؤثر على سيادة الدول العربية فيما يختص ببرامجها المعدة للتطوير الاقتصادي ، وفيما يتعلق بمواردها القومية .